

رغم العقوبات ستواصل إيران حضورها الاقليمي.. وهذه هي الأسباب

فاطمة الصمادي

ملخص: في مايو/ أيار ٢٠١٨ وضع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ١٢ شرطاً قال أن على إيران الوفاء بها كخطوات سابقة لإنهاء العقوبات التي أعيدت بالكامل عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران، وعند النظر في هذه الشروط فإن النفوذ الإيراني في الخارج والتحالفات التي عقدتها إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين، تأخذ مساحة بارزة في قائمة الشروط الأميركية، وبكل وضوح تطلب الإدارة الأميركية من إيران أن تنهي علاقاتها بمجموعة من اللاعبين غير الرسميين، الذين نسجت إيران عرى العلاقة معهم على مدى عقود، والذي مهدوا بشكل أو بآخر أرضية النفوذ الإقليمي لإيران. وبتعبير آخر فإن إدارة ترامب تطالب الجمهورية الإسلامية أن تتسلخ عن جلدها، وتقدم تعريفاً جديداً لأطرها الفكرية والسياسية يتضمن بالضرورة إجراء تحول في أولويات السياسة الخارجية، التي مازالت محكومة بمفردات الخطاب الثوري، والمستمدة بصورة كبيرة من فكر آية الله الخميني، وهو أمر ما يزال مستبعداً في السياسة الإيرانية.

بالعودة إلى الإشكالية الرئيسية المتعلقة بنفوذ إيران الإقليمي، فإن السؤال الذي تطرحه الاستراتيجية الأميركية الحالية تجاه إيران يتعلق بقدرة هذه العقوبات على «لجم إيران» وإجبارها على التخلي عن ملفات استثمرت فيها على مدى سنوات بفعل الضغط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ستفرضه العقوبات والتي بدت ملامحه واضحة حتى قبل استئناف الحزمة الثانية منها، وتجلت بصورة أساسية في انهيار الريال أمام الدور الأميركي. وهذه العقوبات مصممة بشكل تقوم فيه بشل قدرة إيران الاقتصادية مما يجعلها في أزمة أمام مواطنيها، وعاجزة في الوقت ذاته عن مواصلة دعم حلفائها.

لن تقف العقوبات الأميركية التي جرى إعادتها في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ عند تصدير النفط وحده، بل ستطال عدة قطاعات، أبرزها ما يهدد أية معاملات متعلقة بالنفط الإيراني، سواءً مع شركة النفط الإيرانية الوطنية أو أي شركات إيرانية أخرى، وتتضمن شراء النفط، والمنتجات البترولية، والبتروكيماويات. وتطال أيضاً الموانئ الإيرانية، وقطاعي النقل البحري، وبناء السفن، لتتضمن الخطوط الإيرانية للنقل البحري، والخطوط الإيرانية للشحن البحري وشركاتها التابعة. ولعل ما يحكم من حلقة العقوبات التي ستطال المعاملات البنكية حيث ستعاقب الولايات المتحدة أي مؤسسات أجنبية تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، أو المؤسسات المالية الإيرانية، كما تفرض عقوبات شاملة على خدمات التحويلات المالية، وتطال العقوبات أيضاً خدمات التأمين وإعادة التأمين، وعقوبات على قطاع الطاقة الإيراني. وبحسب مايك بومبيو، فإن الحزمة الجديدة من العقوبات شملت ٥٠ بنكاً إيرانياً وفروعها، وفي قطاع الشحن والطاقة، استهدفت العقوبات أكثر من ٢٠٠ شخصية وسفينة إضافة إلى شركة الطيران الوطنية الإيرانية (Iran Air) و٦٧ من طائراتها. في المجموع، تم إدراج أكثر من ٧٠٠ شخصية حقيقية ووكالات وطائرات وسفن إيرانية في قائمة العقوبات الأميركية وتوقفت ٢٠ دولة عن شراء النفط الإيراني رضوخاً للضغوطات الأميركية، ومن المتوقع أن يرتفع العدد خاصة مع التهديدات التي أطلقها وزير وزير الخزانة الأميركي ستيف مانوشين.

ويعمق من التعقيدات البنكية التي ستواجهها إيران أن شبكة (SWIFT) للتحويلات المالية، ستخضع لعقوبات إذا قدمت خدمات مراسلة مالية للمؤسسات المالية الإيرانية الخاضعة للعقوبات، ويمكن فهم تأثير هذه الخطوة بالعودة إلى الصعوبات التي واجهتها حكومة روحاني حتى مع رفع العقوبات والتي تمثلت بصعوبة حل مشكلات النظام البنكي الإيراني مع البنوك في الدول الأخرى مما أعاق بصورة كبيرة التحويلات البنكية.

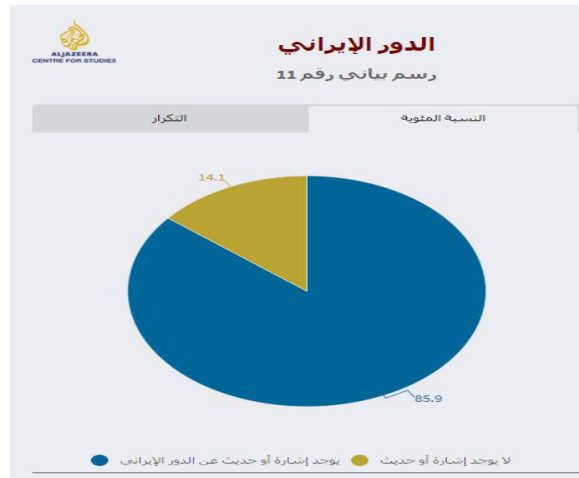
إيران المسكونة بهاجس الدور

صحيح أن حضور إيران في الخارج، وعلى امتداد ساحات مختلفة يأخذ عناوين ثورية أيديولوجية واضحة، إلا أن اللجوء إلى الإطار الأيديولوجي وحده لا يساعد في تفسير السلوك السياسي الإيراني، بل إنه في جوانب كثيرة يفضي إلى تناقضات تجعل مسألة الفهم والتفسير عسيرة، وربما يكون من الأجدى اللجوء إلى علم السياسة لفهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني، وفي مقدمته الدعم الذي تقدمه إيران لحلفائها في الخارج على الرغم من الأزمة التي يعيشها اقتصادها، وهو سؤال بقي مطروحا ويعاد طرحه مع كل عقوبات كانت تواجهها إيران^٢. ويمكن بصورة أساسية التوقف عن نظرية الدور، انطلاقاً من كون السياسة الخارجية الإيرانية باتت محكومة بثنائية التهديد والفرصة، كما أنها في وجهها الإقليمي تحوي ثلاثة أبعاد؛ هي: التركيبة وعامل الأرض، وعامل الجغرافيا في البعد الجيوسياسي، والعامل الإنساني في بُعد الوساطة.

ويشكّل البحث الإيراني عن دور إقليمي ودولي معترف به مدخلاً مهمّاً لمعرفة خلفيات إصرار صانع القرار الإيراني على مواصلة تقديم الدعم للحلفاء في الخارج؛ وذلك على الرغم مما تعانيه البلاد من وضع اقتصادي حرج كانت العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود أحد أسبابه الهامة.

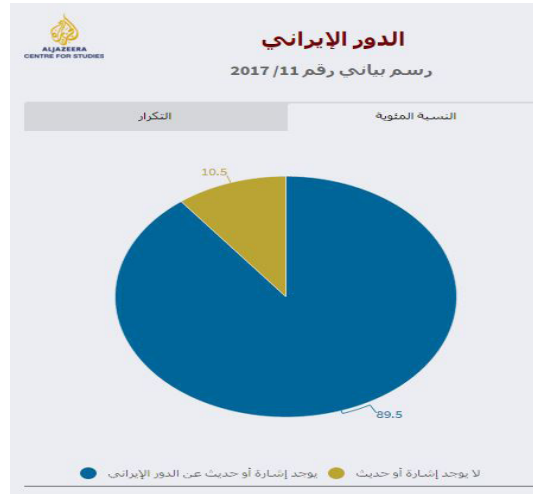
إن ما يسميه هولستي (K. Holsti) القيام بالدور؛ ينطلق بصورة أساسية من ما تحمله النخبة السياسية من تصورات للدور الوطني، ويأتي ذلك محكوماً بعدد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة^٣.

وفيما يتعلق بالدور يمكن الإشارة إلى نتائج دراسة تحليل مضمون^٤ أجرتها الباحثة وحملت عنوان: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي.. الأولويات والأدوار. ويظهر الرسم البياني رقم ١١، أن ما نسبته ٨٦٪، وهي نسبة غالبية من المسؤولين الإيرانيين، يواظبون على الحديث عن الدور الإيراني، في حين خلا ما نسبته (١٤٪) من تصريحات المسؤولين الإيرانيين من إشارة أو حديث عن الدور الإيراني.



(المصدر: دراسة للباحثة، مركز الجزيرة للدراسات)

وفي الربع الأول من العام ٢٠١٧ (الرسم البياني رقم ٢٠١٧/١١)؛ ارتفعت نسبة حديث المسؤولين الإيرانيين عن دور لإيران إلى (٩٠٪)، فيما خلا ما نسبته (١٠٪) منها من أي حديث أو إشارة إلى هذا الدور.



وبالعودة إلى النتائج المتعلقة بطبيعة الدور نرى أن التصريحات الصادرة في العام ٢٠١٦ نجد أن صناع القرار الإيراني عمدوا إلى التركيز على دور لإيران يكون دورًا قياديًا في المنطقة والعالم أولاً بنسبة (٤١٪)، كما أنه دور مهم في مكافحة الإرهاب ثانيًا بنسبة (٤٠٪)، فيما تحدثت نسبة لا تصل إلى ٥٪ عن انخراط إيران في المنظومة الدولية، ونسبة لا تتجاوز (١٪) عن السعي لدور مهيمن وتصدير الثورة. وفيما يتعلق بالربع الأول من ٢٠١٧ جاءت تصورات المسؤولين الإيرانيين للدور الإيراني لتعكس تصورًا بدور قيادي لإيران بما يزيد عن النصف بنسبة (٥٢٪)، تلتها التصورات التي تؤكد على دور إيران في مكافحة الإرهاب بنسبة (٢٩٪)، فيما رأت نسبة تصل إلى (٧٪) أن هذا الدور يتمثل في الانخراط بالمنظومة الدولية، ونسبة تصل إلى ٢٪ رآته يتمثل بدور مهيمن يتضمن تصدير الثورة^٥، ولعل النسب التي تتعلق بتصدير الثورة تعطي مؤشرًا على تراجع هذا العنوان ببعده الأيديولوجي الذي كان سائدًا في العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، لكن ذلك لا يعني التخلي عنه بل يمكن القول أنه يأتي بصورة غير مباشرة متضمنًا في ما يطلق عليه الساسة الإيرانيون « الدور القيادي ».

ويشكل البحث الإيراني عن دور إقليمي ودولي معترف به مدخلًا مهمًا لمعرفة خلفيات إصرار صانع القرار الإيراني على مواصلة تقديم الدعم للحلفاء في الخارج؛ وذلك على الرغم مما تعانيه البلاد من وضع اقتصادي حرج كانت العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود أحد أسبابه الهامة

وبالعودة إلى نظريات سلوك الدولة (Theories of state behavior)، التي تسعى لفهم سلوك الدولة وشرح دوافع ومحركات هذا السلوك الخارجي؛ الذي يرتبط بصورة كبيرة بالمحيط الذي يحيط بتلك الدولة وتتحرك داخله ومن خلاله، نجد أن طبيعة العلاقات التي حكمت إيران بمحيطها الإقليمي وعلى وجه التحديد بجيرانها العرب تغيب عنها الثقة، ويرافقها شعور التهديد المتبادل.

لا يمكن التقليل من المقولات الأيديولوجية التي رافقت سلوك إيران الخارجي، لكن عصا النفوذ الإيراني في الخارج لها مآرب أخرى، قد تتفوق على الشعارات. وتبدو نظرية الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)، مفيدة على هذا الصعيد؛ خاصة فيما يتعلّق بالهدف، فهي تجادل بأن البحث عن القوة والأمن هو هدف كل الدول^٦، وهو المحرك الأساسي لسلوك الدولة، ويظهر الأداء السياسي الإيراني ميلًا واضحًا للتركيز على «القوة والأمن»، ولتحقيق هذا الهدف تسعى إيران إلى زيادة قوتها بالتزامن مع إضعاف الخصوم والأعداء، في سعي واضح لترجيح كفتها في ميزان القوى الإقليمي (تشكل الحالة اليمنية مثالًا واضحًا على هذه الحالة)، وعليه فإن مجمل أداء إيران يأتي في إطار جمع ومضاعفة عناصر القوة، ويجري النظر إلى كل دولة من الدول الأخرى كمنافسين؛ باعتبار أن القوة إذا لم تكن في يد الدولة ذاتها فهي خطر عليها^٧.

ويلتقي ذلك -أيضاً- مع ما يُطلق عليه: المصلحة الذاتية للدولة التي تُصاغ بعبارات دينية مألوفة تتعلّق بعضها بـ«القانون الإلهي»، ويتعلّق بعضها الآخر بـ«القانون الطبيعي»^٨، ويمكن توسيع نموذج الدور؛ بحيث يشمل المستويين الداخلي والخارجي؛ حيث يتمُّ في الأول بحث الأدوار السياسية في إطار الانساق السياسية من الداخل، وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها فيما يتعلّق بالانساق الفرعية أو بالنسق الكلي، بحيث يجري بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي/الخارجي، والتركيز على الأدوار التي يشغلها السياسيون/الدول/الجماعات^٩، ولا تأتي مجمل فعاليات الحرس الثوري وفيلق القدس بصورة خاصة، بعيدة عن هذه الانساق ببعدها الداخلي والخارجي، ولاتغادر إطار الهدف المتعلق بتحصيل القوة ومزيد من القوة.

وبالعودة إلى نظريات سلوك الدولة (Theories of state behavior)، التي تسعى لفهم سلوك الدولة وشرح دوافع ومحركات هذا السلوك الخارجي؛ الذي يرتبط بصورة كبيرة بالمحيط الذي يحيط بتلك الدولة وتتحرك داخله ومن خلاله، نجد أن طبيعة العلاقات التي حكمت إيران بمحيطها الإقليمي وعلى وجه التحديد بجزئها العربي تغيب عنها الثقة، ويرافقها شعور التهديد المتبادل

وليس جزافاً القول أن ما يشكل في حقيقته فعلاً يحتكم في الإطار العام لمقولات تصدير الثورة، قد يأتي بعناوين أخرى تتضمن الدور والحضور بمسحة أيديولوجية واضحة، إذ تراهن إيران على أن هذا الوجود خطوة في سبيل تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، وهو ما عبّر عنه بوضوح نائب قائد الحرس الثوري، الجنرال حسين سلامي، بقوله: «في العراق، لدينا جيش شعبي متصل بالثورة الإسلامية، ويفوق تعداده حزب الله في لبنان عشرات المرات، فضلاً عن مقاومة حلقة المقاومة المركزية في سوريا، على الأرض هناك جيش من الناس المعبّئين والمرتبطين بالثورة الإسلامية.. إن حاصل هذه المجاهدة العاشورائية من شأنه أن يغيّر موازين القوى لصالح الجمهورية الإسلامية»^{١٠}.

وإن كان بعض قادة الحرس يميل إلى إعطاء المصطلح أبعاداً جيوسياسية فإن البعض الآخر يميل إلى تسمية الأمور بمسمياتها، فالدلائل على تصدير الثورة الإسلامية إلى عدد من المناطق كما يقول قائد فيلق القدس قاسم سليماني «باتت واضحة للعيان؛ حيث وصلت إلى كل من اليمن والبحرين وسوريا والعراق وحتى شمال إفريقيا»^{١١}، ولولا هذا الدعم لم يكن لإيران أن تتحدّث عن أن «نفوذها بات يمتد من اليمن إلى لبنان»^{١٢}.

اليمن مشاغلة السعودية واستنزافها

لا يمكن مقارنة الملف اليمني من حيث كلفته على إيران بالملف السوري، بل يمكن القول بأنه من أقل الملفات كلفة وأعظمها فائدة، وإن كان التنافس الإيراني السعودي في اليمن يعيد إلى الأذهان اللعبة الكبرى بين بريطانيا وروسيا في أفغانستان قبل قرن من الزمان، ولذلك فإن العلاقات السعودية الإيرانية التي تتمحور حول التنافس، دخلت لعبة أمنية كبرى على مستوى المنطقة عنوانها اليمن، وهذا التنافس يحمل ماهية أيديولوجية وأخرى استراتيجية.

تكرر إيران رسمياً دورها في تقديم السلاح للحوثيين، وتدريبهم وتقول بأن دعمها سياسي فقط وتميل إلى تسويق رواية مفادها أن «البلد الذي كان يعدُّ الساحة الخلفية للسعودية والقاعدة، يبلور اليوم تياراً ثورياً تأسياً بالثورة الإسلامية في إيران، تمكن من إزاحة النظام المستبد العميل السابق، وهو الآن بصدد تأسيس حكومة شعبية مستقلة»^{١٣}، لكن هذا الإنكار ينقضه تصريحات تفلت من وقت لآخر من مسؤولين عسكريين إيرانيين تباهاوا بما أنجزته إيران في اليمن، وينقضه أيضاً تقرير للأمم المتحدة في ٢٠١٧ أن الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على السعودية مصدرها إيران.

وليس جزافاً القول أن ما يشكل في حقيقته فعلاً يحتكم في الإطار العام لمقولات تصدير الثورة، قد يأتي بعناوين أخرى تتضمن الدور والحضور بمسحة أيديولوجية واضحة، إذ تراهن إيران على أن هذا الوجود خطوة في سبيل تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة



منذ ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ دخل الحوثيون في ست مواجهات مع علي عبد الله صالح، وهي المواجهات التي ساهمت بصورة كبيرة في بناء هوية مغايرة، ويمكن على صعيد العلاقة بين إيران والحركة الحوثية العودة إلى نظرية البنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير أو التحول وفهم كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، حيث أن التحول الحقيقي في الحركة من حيث الهوية وفهم المصلحة حدث في هذه الفترة، فقد أصبحت هذه الجماعة تعرف نفسها من خلال مصالحها مع إيران^٤.

لا يمكن مقارنة الملف اليمني من حيث كلفته على إيران بالملف السوري، بل يمكن القول بأنه من أقل الملفات كلفة وأعظمها فائدة، وإن كان التنافس الإيراني السعودي في اليمن يعيد إلى الأذهان اللعبة الكبرى بين بريطانيا وروسيا في أفغانستان قبل قرن من الزمان

وسياسيا فإن تعزيز قدرة الحركة الحوثية ودخولها إلى بنية السلطة (ضمن أي حل سياسي مقترح)، يتسق بشكل واضح مع المنافع الإقليمية لإيران، واستثمار هذا التقدم وتوظيفه من شأنه أن يقوي من موقع إيران في غرب اسيا وشمال افريقيا، وقد تحدثت دراسات إيرانية وعدد من الرسائل الجامعية الإيرانية عن أن انتصار الحوثيين وسيطرة أنصار الله على اليمن يعني تشكل الضلع الرابع في التحالف الذي بنته إيران (جبهة المقاومة)، وهذا يعني اتساع العمق الاستراتيجي لإيران في المنطقة ومحاصرة السعودية بالشيعة. وسيكون هذا الضلع مؤثرا في التنافس وموازنة التهديد مع السعودية^{١٥}.

إن وجود هذه الكتلة الزيدية التي تصل إلى ثلث السكان هو واحد من الفرص الاستراتيجية المهمة بالنسبة لإيران، إذ أن تمثيل هذه الكتلة في بنية السلطة وتعظيم دورها السياسي من شأنه أن يوجد تغييرا في توجهات السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران ويجعلها علاقة استراتيجية.

ترى إيران أن القضاء على أنصار الله في اليمن سيجعلها تواجه فراغا جيوسياسيا وترى في ذلك تهديدا جيوسياسيا وأيديولوجيا من الممكن أن يوجه ضربة لمحور تحالفات إيران في الشرق الأوسط، ولذلك فإن وجود قوة شيعية مستقرة وقوية في اليمن، وإذا تمكنت هذه القوة من أن تصبح جزءا مؤثرا في صناعة القرار السياسي من شأنه أن يعطي إيران ورقة استراتيجية تعظم مكاسبها في المنطقة، ولذلك فاليمن وعلى الرغم من صعوبات إيران الاقتصادية ملف مؤهل بقوة لمزيد من الاستثمار الأمني والسياسي الإيراني.

وسياسيا فإن تعزيز قدرة الحركة الحوثية ودخولها إلى بنية السلطة (ضمن أي حل سياسي مقترح)، يتسق بشكل واضح مع المنافع الإقليمية لإيران، واستثمار هذا التقدم وتوظيفه من شأنه أن يقوي من موقع إيران في غرب اسيا وشمال افريقيا

سوريا.. ضغط الخصومات إقليميا ودوليا

في العام ٢٠١٥ هبطت أسعار النفط إلى نحو ٥٠٪، ومع ذلك كان من الصعب الإمساك بمؤشرات قوية تدلُّ على تراجع إيران عن تسليح الحركات الموالية لها في الشرق الأوسط؛ وإن كان ذلك أثار على إنفاق هذه الحركات وشبكتها الاجتماعية ومشاريعها الاقتصادية؛ ففي سوريا واصلت إيران توفير المعدات العسكرية والمستشارين لنظام الأسد، وبدت مصر أكثر من أي وقت مضى على مواصلة الدعم على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط^{١٦}.

ورغم عناوينها الأيدولوجية الواضحة فإن السياسة الإيرانية تجاه الثورة السورية جاءت شديدة الالتزام بالنظرية الواقعية^{١٧}، وكذلك النظرية الواقعية الجديدة^{١٨} فحفظ النظام السوري وحمايته يصب في خانة حفظ النظام في إيران فضلا عن حفظ المصالح الوطنية والإقليمية لإيران، وعزز من هذا التوجه دخول لاعبين كثر بمصالح متضاربة إلى الساحة السورية، وصاحب ذلك حالة من غياب الثقة المتبادل، وهو ما أوجد لعبة جيوسياسية تقوم على قاعدة أن فوز أحد أطرافها يعني خسارة الطرف الآخر^{١٩}.



إن ما أقلق إيران أن تحولات الساحة السورية تعني تغيير نسق العلاقات القائم في المنطقة، وأن مصالحها تقتضي تأمين بقاء نظام الأسد، لتأمين أمنها. وإضافة إلى أمنها الوطني فالجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بسوريا لديها مصالح إقليمية ودولية^{٢١}؛ وإطار نظرية «توازن المصالح» لراندل شويلر^{٢٢} قد تعرف الدول وتتابع أهداف سياستها الخارجية في ضوء الخوف (الأمن) والطمع (تحقيق المكاسب)^{٢٣}، والمزج بينهما^{٢٤}. حيث تقوم الدول، وهذا ما تفعله إيران، بصياغة سياساتها الخارجية وتنفيذها على أساس مزيج من السلطة والمصالح، لذلك، فقد سعت في سياستها الخارجية، إلى الحفاظ على وضع النظام القائم في سوريا، بهدف تحقيق الحد الأقصى من الأمن، أو بهدف تعظيم القدرة، ونتيجة لذلك، دخلت في تحالفات ليس فقط من أجل خلق حالة من التوازن في حال فقدان القوة وتحمل الخسائر، ولكن أيضا لتحقيق الربح وتعظيم المنافع^{٢٥}.

إن ما أقلق إيران أن تحولات الساحة السورية تعني تغيير نسق العلاقات القائم في المنطقة، وأن مصالحها تقتضي تأمين بقاء نظام الأسد، لتأمين أمنها. وإضافة إلى أمنها الوطني فالجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بسوريا لديها مصالح إقليمية ودولية

عندما انطلقت الثورة السورية، ومع قرار التدخل الإيراني في سوريا لم تكن إيران بمنأى عن العقوبات، بل كانت تترجح تحت عقوبات شديدة طالت النفط والبنوك، فقد استهدفت العقوبات بصورة قوية صادرات النفط الخام الإيراني، وقد انخفضت إلى حوالي ١٦ مليون برميل يوميًا في نهاية عام ٢٠١٣، أقل جدًّا من ٢٥٥ مليون برميل يوميًا صدرتها إيران خلال عام ٢٠١١، وقاد ذلك انكماش الاقتصاد الإيراني بنحو ٥٪ في عام ٢٠١٣، كما انخفض أداء القطاع الخاص الإيراني، وأصبح العديد من عملياته ومن القروض متعثراً، كما قلَّصت العقوبات قدرة إيران على شراء المعدات؛ ومع ذلك فإن العقوبات لم تُحلِّ دون دعم إيران لنظام الأسد بالمال والسلاح والمقاتلين، وكذلك الحال بالنسبة إلى الميليشيات الشيعية في العراق، وميليشيا أنصار الله الحوثية في اليمن، وغيرها من المجموعات الموالية لإيران في الشرق الأوسط^{٢٥}.

ورغم كل ما يقال عن موقف مقتدى الصدر المعارض لإيران، إلا أن الواقع يقول بأنه تلقى الدعم منها على مدى سنوات. ودعمت إيران المؤسسات التابعة للصدر وساهمت في هيكلتها، وفي بناء شبكة خدمات اجتماعية لمناصري الجماعة

إن نظرة سريعة إلى المجريات الأخيرة للساحة العراقية، وكيف أصبح العبادي بين ليلة وضحاها خارج اللعبة السياسية، بعد تصريحات بأن العراق سيلتزم بالعقوبات على إيران، تعطي مؤشرات واضحة على قوة النفوذ الإيراني في العراق، وأنها قادرة على توظيف ذلك كلما دعت الحاجة. ورغم كل ما يقال عن موقف

مقتدى الصدر المعارض لإيران، إلا أن الواقع يقول بأنه تلقى الدعم منها على مدى سنوات. ودعمت إيران المؤسسات التابعة للصدر وساهمت في هيكلتها، وفي بناء شبكة خدمات اجتماعية لمناصري الجماعة^{٢٦}، وتحديثت تقديرات أميركية جاءت في وثيقة مسربة لويكي ليكس عن أن الدعم المالي الإيراني للميليشيات العراقية تراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار سنويًا^{٢٧}.

رد ممثل مرشد الثورة آية الله علي خامنئي في العراق، مجتبي الحسيني سريعا على تصريحات حيدر العبادي بشأن التزام العقوبات الأميركية على إيران ووصفها بـ «التصريحات اللأمسؤولة»، وأن مواقف العبادي تعبّر عن «انهزامه النفسي تجاه أميركا». وسريعا كانت تطورات المشهد السياسي في العراق تقول بأن إيران لم تكتفي بالرد والنقد لما صدر عن العبادي، بل استشعرت ضرورة التحرك لحماية نفوذها هناك.

”تعديل السلوك“ الإيراني

تخبرنا مجريات العلاقات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بتصاعد التوتر في العلاقة بين إيران والسعودية، وما يرافق ذلك من تقارب سعودي اسرائيلي، وتشابك ذلك مع القلق الأمني لإيران، أن هدف واشنطن المتمثل بـ «تعديل السلوك الإيراني»، لن تحققه العقوبات، بل قد تشكل سببا لمزيد من السعي الإيراني لتعزيز النفوذ الإقليمي، ففي حين تعتبر واشنطن سياسة إيران مزعجة لأمن واستقرار



تخبرنا مجريات العلاقات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بتصاعد التوتر في العلاقة بين إيران والسعودية، وما يرافق ذلك من تقارب سعودي اسرائيلي، وتشابك ذلك مع القلق الأمني لإيران، أن هدف واشنطن المتمثل ب «تعديل السلوك الإيراني»، لن تحققه العقوبات، بل قد تشكل سببا لمزيد من السعي الإيراني لتعزيز النفوذ الإقليمي

الشرق الأوسط وتبحث عن سبل لحمل طهران على تغيير سلوكها، ترى طهران في نشاطها الإقليمي ضرورة لأمنها القومي وإضافة لأمن المنطقة، كما تنظر للشرق الأوسط باعتباره الحيز الأمثل لمواجهة الضغوط الأميركية.

ومع ذلك لا يمكن القول بوجود حالة اجماع في الداخل الإيراني حتى بين النخبة السياسية الصانعة للقرار بشأن الانفاق على الملفات الإقليمية في وقت تتعاضد فيه حاجات الإيرانيين اليومية، ويشير الباحث الإيراني حسن أحمديان إلى وجود انتقادات داخلية تلاحق هذه الرؤية^{٢٨}؛ فقد جري تكرار شعارات مناوئة لسياسة طهران الإقليمية في عدد من المظاهرات كان آخرها في يوليو/تموز ٢٠١٨.

وبينما يرفض المتظاهرون استثمارات طهران الإقليمية، يرد معارضوهم بأن تلك الاستثمارات ليست كبيرة أصلاً إن قيست بما يضخه أعداء إيران ومانفوسها الإقليميون، وأن الذود عن أمن إيران القومي يتقدم على الحسابات المالية.

ولا يمكن بحال من الأحوال النظر إلى السياسة الإيرانية تجاه سوريا بمعزل عن طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، فسقوط النظام السوري من وجهة نظر مخططي السياسة الأمنية في إيران من شأنه أن يضعف من مكانتها في مواجهتها مع السعودية. ومن شأنه أن يقود إلى خلخلة نفوذها في العراق، بل إن سوريا كانت سببا في تعاضد الوزن الاستراتيجي لإيران مقارنة بالسعودية وحتى تركيا.

تميل شخصيات إيرانية منها القائد السابق للحرس الثوري رحيم صفوي إلى الحديث عن المصالح الاقتصادية الإيرانية في سوريا ويقولون بصورة علنية أن إيران يجب أن تجني مكاسب اقتصادية لقاء ما قدمته هنا، ويشير في حديثه إلى استثمار إيراني في الفوسفات السوري وأن الفرصة مواتية لاتفاقيات اقتصادية طويلة المدة مع الحكومة السورية^{٢٩}. أثارت تصريحات صفوي كثيرا من الجدل في الداخل الإيراني وانتقدتها تيار أحادي نجاد بشدة، حيث أن تقديم متطوعين للموت في سوريا من أجل المكاسب الاقتصادية يبدو مهينا للشعارات التي جرى رفعها كـ "حماية حريم آل البيت" و"حفظ محور المقاومة". ومع ذلك لا تخلو الساحة الإيرانية من نقاشات وجدت طريقها إلى الإعلام بشأن إعادة اعمار سوريا، وحصّة إيران من الكعكة السورية، في خطاب تعلو فيه نبرة المصالح أكثر من أي وقت مضى.

نتيجة

يؤمن غاري هوفباور وفريقه وهم من أصحاب الباع في دراسة العقوبات، بجدوى العقوبات في السياسة الخارجية، وهو ما تحدثوا عنه في كتابهم الشهير "إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية"^{٣٠} الذي أصبح مرجعا أساسيا لدعاة الحفاظ على نظام العقوبات. ومع ذلك فإن نتائج دراستهم لـ ٢٠٠ حالة من العقوبات (منذ الحرب العالمية وإلى اليوم) تقول بأن ثلث هذه الحالات فقط قادر إلى تغيير سلوك الطرف الواقع تحت هذه العقوبات، بل إن باحثين آخرين يقولون بأن النسبة تقل عن ذلك بكثير وهي في حدود ٥٪ وفق ما يشير إليه كريستيان فون زوست، رئيس وحدة دراسات الأمن والسلام في معهد لايبنتس^{٣١}.

في إيران هناك قناعة راسخة في أذهان صناع القرار بأن حضور إيران في عدد من الملفات الإقليمية وما يرافق ذلك من أعباء اقتصادية هو ضرورة لا بد منها لضمان أمنها القومي. وبالإضافة إلى مقتضيات الأمن، تذهب إيران إلى أبعد من ذلك ولا تخفي سعيها بتوظيف هذا النفوذ لتغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، والتأثير على ميزان القوى بما يصب في صالح دورها الإقليمي، وموازنة التهديد الإقليمي والدولي وتحسين وضعها التفاوضي فيما يتعلق بعدد من الملفات، ولذلك ورغم الكلفة العالية واحكام حلقة العقوبات ستواصل إيران تمويل وجودها الخارجي، والانفاق على حلفائها في المنطقة.



عن المؤلف

باحثة أردنية متخصصة في الشأن الإيراني تعمل حاليًا باحثًا أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الأبحاث المتعلقة بإيران. حاصلة على الدكتوراه من إيران عن رسالتها حول المضامين النسوية في سينما المرأة الإيرانية. عملت أستاذًا مساعدًا في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الزرقاء، وأستاذًا مساعدًا في كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط. لديها عدد من الكتب والأبحاث منها: «التيارات السياسية في إيران»، و«نساء في معترك السياسة»، و«التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني»، و«إيران والعرب» (مؤلف مشترك)، و«تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتأثير والمستقبل»

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المفتاحية في العمل العام، وتعزيز مُثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

 / SharqForum

 / Sharq-Forum

**الشرق
منتدى**
ALSHARQ FORUM

